للشباب دور حاسم في استقرار السودان في مرحلة ما بعد الانقلاب

إن إشراك الشباب في العمليات الانتقالية الرسمية ضروري لتحقيق السلام في السودان على المدى الطويل

لقد قاد الشباب السوداني المظاهرات والانتفاضة التي أطاحت بحكم الرئيس السابق عمر البشير الذي دام قرابة 30 عاما. وقد كان له دور فعال في تعبئة وإنشاء حراك اجتماعي حث المؤسسة العسكرية على التدخل في نهاية المطاف لإخراج البشير من السلطة بانقلاب شعبي في نيسان/أبريل 2019.

وبعد عامين ونصف، قام الجيش بانقلاب آخر في تشرين الأول/أكتوبر 2021 عقب فترة انتقالية هشة. وردا على انقلاب تشرين الأول/أكتوبر، يواصل الشباب السوداني تنظيم مظاهرات واحتجاجات شبه أسبوعية ترفض الحكم العسكري في الوقت الذي تقترب فيه الذكرى السنوية للانقلاب الذي دام عاما واحدا.

وعلى الرغم من أن الشباب هو القوة الدافعة الرئيسية وراء النداءات الداعية إلى إقامة سودان تسوده الحرية والديمقراطية والازدهار، إلا أنه مستبعد إلى حد كبير من السبل والمنصات المؤدية لتحقيق نتائج المرحلة الانتقالية. لسائل أن يسأل: هل أن الشباب أداة صالحة للاستغلال بينما لا يؤتمن على القيادة؟

في تموز/يوليو 2022، أعلن عبد الفتاح البرهان قائد الجيش وزعيم الانقلاب أن الجيش سينسحب من المفاوضات السياسية لإفساح المجال للمدنيين لتشكيل حكومة انتقالية جديدة. وقوبل هذا الإعلان بإدانة واسعة النطاق، حيث اعتبره الكثيرون حيلة لزيادة عرقلة المسار الانتقالي. كما واجهت قوى الحرية والتغيير، الكتلة المدنية الرئيسية في السودان، هذا الإعلان بالرفض داعية الناس إلى مواصلة الاحتجاج.

وتثير هذه الدعوة إلى مزيد من العصيان المدني والمظاهرات مسألتين هامتين. أولا، من المتوقع في كثير من الأحيان أن يتظاهر الشباب بشكل متواصل، مما يؤدي غالبا إلى حدوث أضرار جانبية. ويتحمل الشباب أكثر من غيره عبء الاستجابة الأمنية الثقيلة للدولة في مواجهة الاحتجاجات. فمنذ انقلاب 2021، قتل أكثر من 100 متظاهر معظمهم من الشباب ومن بينهم 18 طفلا. ثانيا، على الرغم من تعبئة الشباب لممارسة الضغط، إلا أنه ظل مستبعدا إلى حد كبير من العمليات السياسية مثل جهود تسوية النزاعات والمسارات الانتقالية.

إن قرابة 68% من سكان السودان تحت سن الثلاثين، مما يؤدي إلى تبعات سياسية واجتماعية واقتصادية هامة حاليا وعلى المدى الطويل. وحقيقة أن أكثر من ثلثي الشعب السوداني، أي نحو 31 مليون نسمة، من الشباب يخلق سيناريوهين محتملين على المدى الطويل. يتمثل الأول في أنه من المرجح أن تتواصل طلبات الشباب المتعلقة بتحسين الخدمات، والتشغيل، والرعاية الصحية، والتعليم. فقد كانت الصعوبات والمظالم الاجتماعية والاقتصادية السبب الجذري الذي حرك ثورة 2019. وسيظل نقص الفرص طاغيا على صياغة السياسات الداخلية للبلاد بينما يسعى الشباب إلى تحقيق مكاسب ديمقراطية أفضل.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في مواصلة الشباب السوداني القيام برحلات خطيرة إلى أوروبا والشرق الأوسط بحثا عن فرص حياة أفضل. ففي عام 2022 وحده، قدّرت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين السودانيين سيبلغ 15000 . ورغم الانخفاض البطيء لمعدلات الخصوبة والنمو السكاني، فمن المتوقع أن يكون 60% من سكان السودان في عام 2043 تحت سن الثلاثين. وفي ظل نسبة الإعالة الهامة، من المرجح أن يسعى الشباب إلى مستقبل أفضل في أماكن أخرى، وهو ما من شأنه أن يستنزف المهارات والقدرات المحلية للبلاد، وهي المهارات التي تتطلبها أي جهود مستقبلية لبناء الدولة.

أما بالنسبة للشباب الذين يختارون البقاء في السودان ويضعون حياتهم على المحك من أجل تحقيق الديمقراطية، فلا توجد ضمانات تعدهم بدور في الحكومة الانتقالية أو المستقبلية.

فرغم أن الشباب السوداني كان عاملا محفزا للإطاحة بالنظام السابق، فقد تم إقصاء الشباب المسؤول عن تحفيز سقوط البشير إلى حد كبير أثناء تشكيل الحكومة الانتقالية. ولم يلعب الشباب دورا يذكر في الهيئات الرئيسية لصنع القرار وفي عمليات صنع السلام، بما في ذلك صياغة كل من اتفاق جوبا للسلام والميثاق الدستوري. وفي مجلس وزراء يبلغ عدد أعضائه 25، وقع اختيار وزير شاب واحد تم تعيينه على رأس وزارة الشباب والرياضة، مما يرسخ نفس الأفكار المبتذلة فيما يتعلق بمشاركة الشباب في المناصب القيادية.

تجد السودان نفسها اليوم أمام قائمة طويلة من التحديات، من بينها تشكيل حكومة انتقالية تحت قيادة مدنية تمهد لمسار العدالة الانتقالية وتضخ الحياة في منظومة اقتصادية فاشلة. كما تشمل هذه التحديات تأمين الغذاء والطاقة للملايين في منطقة تواجه أسوأ موجات جفاف عرفتها منذ عقود، فضلا عن العواقب المترتبة على الأزمة بين روسيا

وأوكرانيا. ولكن الأهم من ذلك هو أنه من المرجح أن أي مسار لصنع السلام تُستبعد فيه احتياجات ومصالح ثلثي الشعب محكوم بنتائج سيئة.

أما واقعيا، فإن وجود بيئة سياسية تدعو للتفرقة لا يفسح مجالا كبيرا لإعطاء الأولوية لمصالح الشباب في ظل تدافع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى حل الأزمة السياسية. ولقد قامت الآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإشراك مجموعات من الشباب. ولكن هذه المشاورات لم تترجم إلى دور حقيقي للشباب في صياغة الأطر الانتقالية التي وضعتها جماعات مدنية مختلفة، بما في ذلك المقترحات التي صاغتها قوى الحرية والتغيير ورابطة المحامين السودانيين.

ينبغي للأحزاب السياسية والنقابات المهنية ولجان المقاومة التي تدعو إلى حكومة انتقالية تقتصر على المدنيين أن تسخّر الطاقات الشبابية من خلال زيادة إدماجها في عمليات سياسية مثل وضع الدستور وتشكيل حكومة انتقالية. وهو السبيل الوحيد لتجنب استغلال الشباب من قبل الجماعات المناهضة للانقلاب. فمناهضة الانقلاب لا تتساوى مع مناصرة الشباب.

إن الفرص قليلة والعقبات عديدة أمام مناقشة جدول أعمال الشباب في ظل البيئة المعقدة لمرحلة ما بعد الانقلاب. وبغض النظر عن ذلك، أثبت شباب السودان أنه العامل المحفز الأكثر فعالية في البلاد. ويجب أن ينعكس ذلك على تشكيل الحكومة الانتقالية في مرحلة ما بعد الانقلاب.

وهناك فرصة إضافية تتمثل في أن مصالح الشباب تعزز مصالح الفصائل المؤيدة للديمقراطية والتي تدعو إلى حد كبير إلى نفس المطالب والمكاسب الديمقراطية بما في ذلك تحسين التعليم والرعاية الصحية والخدمات. لذلك، ينبغي للجماعات الشبابية أن تستفيد من موجة الدعم الشعبي للديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تكفل تمثيل مصالح الشباب كما يجب.

وعلى المدى القصير، يمكن أن يتم زيادة وتعزيز سبل إدماج الشباب وإشراكهم من خلال تعبئة القاعدة الشعبية. ويتعين على الجماعات الشبابية أن تطالب بدورها بتمثيل أكبر في الهيئات المهنية والنقابات والأحزاب السياسية، أي نفس الهياكل التي كانت تقصيها. كما ينبغي أن توفر التحالفات مثل قوى الحرية والتغيير والأحزاب السياسية منبرا أوسع للشباب لتمكينه من التأثير على عملية الحوار الوطني والمشاورات الثلاثية وأي جهود مستقبلية للوساطة أو تسوية النزاعات.

فالشباب يحتكم على قدر هائل من رأس المال الاجتماعي في السودان، وهو ما من شأنه أن يساعد في تأمين نتائج ديمقراطية عادلة. وإن إشراك الشباب بشكل أكبر وأكثر جدية ضروري لتحقيق مطالب ثورة 2019 المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة.

مرام مهدي، موظفة في مجال البحوث، مكتب المدير التنفيذي، معهد الدراسات الأمنية - بريتوريا